

Distr.: General
21 January 2019
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة السكان والتنمية

الدورة الثانية والخمسون

١-٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

مناقشة عامة: اتخاذ إجراءات لمواصلة تنفيذ

برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

على الصعد العالمي والإقليمي والوطني

تدفق الموارد المالية من أجل المساعدة في مواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

تقرير الأمين العام

موجز

أعد هذا التقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٢٨/٤٩، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يعد تقارير دورية عن تدفق الموارد المالية اللازمة للمساعدة في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وأن يشجع تبادل المعلومات بين أعضاء مجتمع المانحين بشأن الاحتياجات من المساعدة الدولية.

ويعرض هذا التقرير معلومات عن الاتجاهات الأخيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية في المجالات ذات الأهمية المحورية لبرنامج العمل، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية، التي تشمل الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة والأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي، بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية؛ والبيانات السكانية وتحليل السياسات السكانية.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* E/CN.9/2019/1

080219 040219 19-00854 (A)



وقد استقرت حصة المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها الدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لفئة الصحة الجنسية والإنجابية وفئة البيانات السكانية وتحليل السياسات السكانية منذ عام ٢٠٠٧. وفي الفترة بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، لم يشهد إجمالي مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة لفئة الصحة الجنسية والإنجابية سوى ارتفاعا طفيفا، إذ ازداد من ٤,٤ إلى ٤,٥ دولارات لكل امرأة في سن الإنجاب في العالم النامي. وفي الفترة نفسها، ازداد إجمالي مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة لفئة البيانات السكانية وتحليل السياسات السكانية من ٣٥٨ ٠٠٠ إلى ٤٧٦ ٠٠٠ دولار لكل بلد نامٍ، مما يشكل زيادة ملحوظة، وإنما انطلاقا من مستوى منخفض جدا (انظر الشكلين الرابع والخامس). وارتفعت حصة المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للأغراض الإنسانية، وهو ما ينعكس إلى حد كبير في انخفاض حصة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لأغراض التنمية، وخاصة للبنية التحتية والإنتاج.

أولا - مقدمة

١ - يستند تقرير الأمين العام عن تدفق الموارد المالية من أجل المساعدة في مواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية إلى التقارير السابقة الثلاثة للأمين العام عن هذه المسألة. وفي التقارير التي أُعدت للمناقشة في الدورة التاسعة والأربعين للجنة السكان والتنمية في عام ٢٠١٦ (E/CN.9/2016/5)، والدورة الخمسين في عام ٢٠١٧ (E/CN.9/2017/4)، والدورة الحادية والخمسين في عام ٢٠١٨ (E/CN.9/2018/4)، طُرحت التوصيات التالية:

(أ) مصادر البيانات. أوصي بأن يستند التقرير السنوي عن تدفقات الموارد إلى المساعدة الإنمائية الرسمية، في ضوء الولاية الأصلية الواردة في قرار الجمعية العامة ١٢٨/٤٩، وبالنظر إلى عدم اكتمال البيانات الموثوقة المتوافرة بشأن مخصصات الموارد على الصعيد المحلي. ومن ثم، سيستتبع التقرير مخصصات الموارد من جانب البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، على النحو المسجل في نظام الإبلاغ الخاص بالجهات الدائنة المعتمد لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛

(ب) النطاق. أوصي بتوسيع نطاق عملية تتبع الموارد بما يتجاوز العناصر الأربعة المحددة للتكاليف الواردة في برنامج العمل، لتشمل فئات تمثل نطاق برنامج العمل بشكل أوفى. وترد في المرفق الأول للتقرير الذي أُعد للدورة الحادية والخمسين للجنة (E/CN.9/2018/4) الفئات المقترحة إدراجها. وأوصي كذلك بأن تُخضع قائمة الفئات لاستعراض دوري وإمكانية تنقيحها، وأن يتم تكييفها، حيثما أمكن، مع محور التركيز المواضيعي لكل دورة سنوية من دورات لجنة السكان والتنمية؛

(ج) الفئات. نظرا للتحديات المستمرة في مجال التمييز بين النفقات المتعلقة بتنظيم الأسرة، وخدمات الصحة الإنجابية الأساسية، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، أوصي بتقديم النفقات المتعلقة بهذه المجالات كقائمة واحدة مجمعة هي الصحة الجنسية والإنجابية، على أن تستكمل بتقدير لتدفقات الموارد المتعلقة بالبيانات السكانية وتحليل السياسات السكانية، التي تشمل جمع البيانات السكانية وتحليلها واستخدامها، وبناء القدرات، ووضع السياسات والتدريب؛

(د) الشكل. أوصي بتقديم معلومات بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية في مجموعة من الرسوم البيانية والجداول الموحدة، مع إصدارها في تقرير قائم بذاته للأمين العام عن تدفقات الموارد لتنفيذ برنامج العمل؛

(هـ) التواتر. أوصي بمواصلة تقديم تقرير سنوي، بما يتفق مع المواصفات المبينة في التقرير الذي أُعد للدورة الحادية والخمسين للجنة (E/CN.9/2018/4)، رهنا بإجراء استعراض كل أربع سنوات يتضمن آخر التطورات بشأن حالة مصادر البيانات الجديدة المستمدة من جهات مانحة أخرى خارج منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والإمكانات المستجدة لتلك المصادر، إلى جانب مصادر المعلومات المستجدة عن النفقات المحلية؛

(و) الشراكة وتعزيز القدرات. نظرا لأهمية مواصلة تطوير نظم البيانات الوطنية من أجل دعم تقدير النفقات المحلية المتعلقة بالتنمية، بما في ذلك في مجال الصحة الإنجابية والتنفيذ الشامل لبرنامج العمل، يُشجّع تعزيز الشراكات العالمية وبناء القدرات من أجل تعزيز نظم الحسابات القومية.

٢ - ووفقا للتوصيات الواردة أعلاه، يركز هذا التقرير على المساعدة الإنمائية الرسمية. أما تحليل تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية فيركز على المساعدة المقدمة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وهي الجهات المانحة التقليدية. وسيستكمل التركيز على المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية ببيانات المساعدة الإنمائية القابلة للمقارنة من البلدان غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية وغيرها من المؤسسات، متى وحيثما تكون هذه البيانات متوفرة.

٣ - وبمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في عام ٢٠١٩، شرعت لجنة السكان والتنمية في مناقشة التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل ككل على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية. ووفقا لهذا الاستعراض الشامل، وتمشيا مع التوصية بأن يدعم هذا التقرير بشأن تدفقات الموارد المناقشات المواضيعية للجنة حيثما أمكن، يُعتمد نهج واسع النطاق في هذا التقرير. وتستكمل مناقشة حصة المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للصحة الجنسية والإنجابية وكذلك للبيانات السكانية وتحليل السياسات السكانية، التي يشار إليها أيضا باسم العناصر المحددة التكاليف في برنامج العمل، بمناقشة تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى المجالات الرئيسية الأخرى، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والقطاعات الاقتصادية الأوسع نطاقا، وكذلك المكونات الفرعية البالغة الأهمية، مثل الصحة والتعليم والمساعدة الإنسانية والحكم الرشيد.

٤ - ويركز هذا التقرير الذي وُضع في إطار مناقشة للتحويلات الأوسع نطاقا في المساعدة الإنمائية، ولا سيما بين الأغراض الإنسانية والأغراض الإنمائية، على المساعدة الإنمائية المتعهد بتقديمها لأغراض اجتماعية. ويغطي مخصصات المساعدة الإنمائية الرسمية للصحة بما يتجاوز فئة الصحة الجنسية والإنجابية، وكذلك المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للتعليم والحوكمة. وبالإضافة إلى ذلك، تستكمل المناقشة بشأن مخصصات المعونة للمساائل الاجتماعية باستعراض لمخصصات المعونة المرصودة للبنية التحتية وحماية البيئة. وعلى الرغم من أن هذه المسائل لا تشكل جزءا من العناصر المحددة التكاليف في برنامج العمل، فإنها محورية للبرنامج فيما يتعلق بالتصدي على نحو جماعي للتحديات وأوجه الترابط المتشابكة بين السكان والنمو الاقتصادي المطّرد في سياق التنمية المستدامة.

٥ - وتبرز أيضا الحاجة إلى فهم الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية في سياق التغيير الديمغرافي والتنمية المستدامة الأوسع في إطار المناقشات بشأن العائد الديمغرافي الأول والثاني. ففي حين يعتمد العائد الديمغرافي الأول اعتمادا كبيرا على المشاركة المنتجة للعدد المتنامي من السكان الذين هم في سن العمل، فإن العائد الديمغرافي الثاني يعتمد على تراكم رأس المال المنتج وعلى التمتع بالنشاط والصحة في مرحلة الشيخوخة. ولا يُعدّ أي من العائدين عملية مستقلة، بل إن تنمية رأس المال البشري أساسية لكليهما. ويعتمد تحقيق هذين العائدين بشكل حاسم على تمكين الأجيال الشابة وتعليمها وتزويدها بفرص العمل، وكذلك على التمتع بالنشاط والصحة في مرحلة الشيخوخة، وتراكم رأس المال، ونمو الإنتاجية والاستثمارات المنتجة في الاقتصاد الحقيقي. ويُسلط الضوء أيضا على الروابط بين هذه المسائل في تقرير الأمين العام عن رصد البرامج السكانية، مع التركيز على استعراض وتقييم برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وإسهامه في متابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، الذي سيُقدّم إلى لجنة السكان والتنمية في دورتها الثانية والخمسين.

٦ - ويتضمن الفرع الثاني لهذا التقرير استعراضا للاتجاهات الإجمالية في مجال المعونة. ويقدم الفرع الثالث معلومات أساسية لازمة لمناقشة المعونة المخصصة إلى العناصر المحددة للتكاليف من برنامج العمل، بما يشمل الصحة الجنسية والإنجابية والبيانات السكانية وتحليل السياسات السكانية. ويقدم الفرع الرابع معلومات أساسية لإجراء مناقشة أوسع نطاقا للمعونة بما يتجاوز العناصر المحددة للتكاليف من برنامج العمل، ويتضمن الفرع الخامس موجزا مقتضبا وخلاصة.

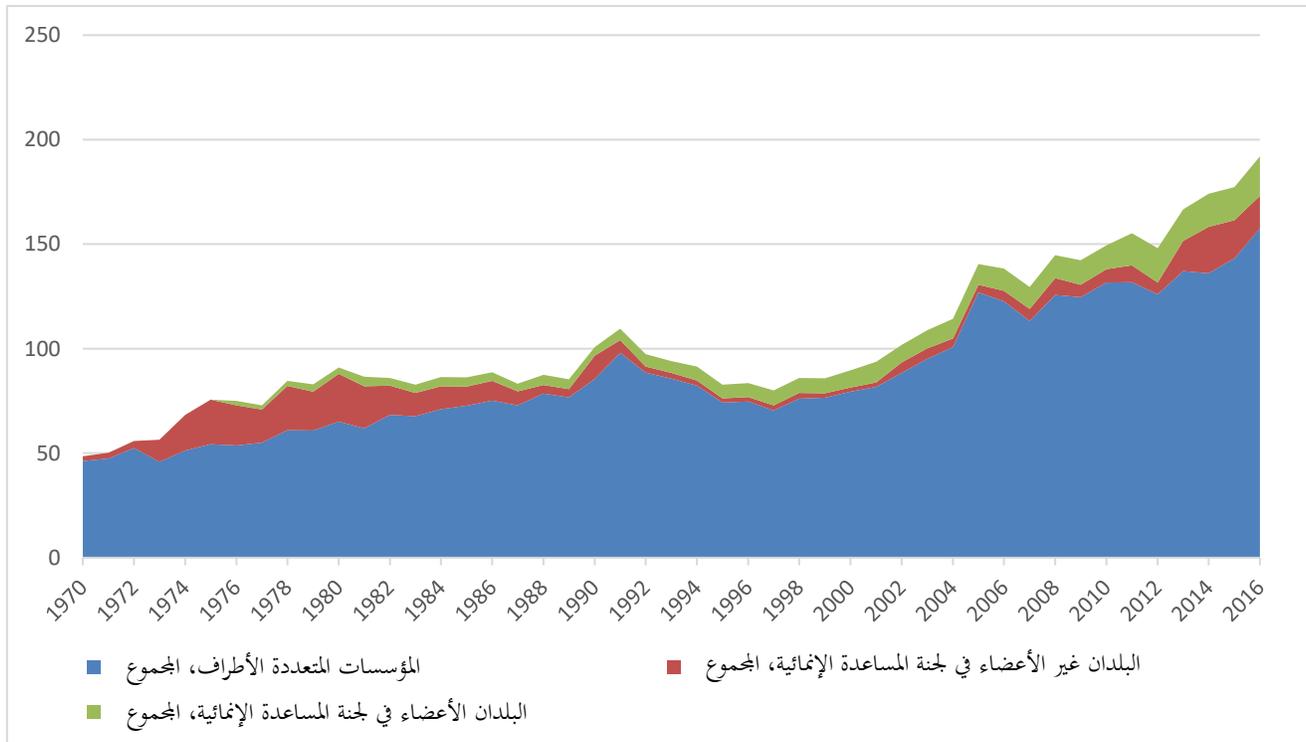
٧ - وفي عام ٢٠١٦، وهو آخر عام أتيحت عنه بيانات كاملة حتى وقت كتابة هذا التقرير، بلغت المساعدة الإنمائية ما مجموعه ١٩٢ بليون دولار بالقيم الثابتة (انظر الشكل الأول). وبعد انخفاض في المساعدة الإنمائية الرسمية في التسعينات، شهد العالم زيادة ملحوظة في المساعدة الإنمائية الرسمية من حوالي عام ٢٠٠٠ فصاعدا، وهو تحوّل تزامن مع إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية والأهداف الإنمائية للألفية. وعلى الرغم من أن الأهداف الإنمائية للألفية، التي استرشدت بها الجهود الإنمائية العالمية بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٥، قد حلت محلها أهداف التنمية المستدامة، فقد كان لها أثر دائم. ومن خلال الأهداف الإنمائية للألفية، تم تسليط الضوء على العديد من تحديات التنمية الاجتماعية والبشرية التي كانت مهملة حتى الآن، مما شجع على إعادة تركيز المساعدة الإنمائية الرسمية بشكل كبير. ولم يتضح بعد ما إذا كانت أهداف التنمية المستدامة ستخلف أثرا مماثلا في تشكيل تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية في السنوات القادمة.

ثانياً - الاتجاهات الإجمالية في المساعدة الإنمائية الرسمية

الشكل الأول

المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، والبلدان غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، والمؤسسات المتعددة الأطراف، للفترة ١٩٧٠-٢٠١٦

(ببلايين الدولارات، بالقيمة الثابتة)



المصادر: قواعد بيانات الإحصاءات الإنمائية الدولية لمنظمة التعاون والتنمية على شبكة الإنترنت. متاحة على الرابط www.oecd.org/dac/stats/idsonline.htm (تاريخ الأطلاع: ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨).

ملاحظة: إجمالي مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية.

٨ - واليوم، تظل الجهات المانحة التقليدية، أي الدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، أهم الجهات المانحة حتى الآن. وفي عام ٢٠١٦، ومن أصل المساعدة الإنمائية البالغ قدرها ١٩٢ بليون دولار المشار إليها في الفقرة ٧ أعلاه، قدمت الجهات المانحة في لجنة المساعدة الإنمائية نحو ١٥٨ بليون دولار من المساعدة الإنمائية الرسمية (أو ٨٢ في المائة من المجموع)، ولكن حصة المساعدة الإنمائية المقدمة من البلدان النامية المتقدمة شهدت زيادة أيضاً خلال العقد الماضي، ويُقدر أن الجهات المانحة من غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية قدمت، في عام ٢٠١٦، حوالي ١٦ بليون دولار من المساعدة الإنمائية الرسمية (أو ٨ في المائة من المجموع). أما المبلغ الباقي، أي حوالي ١٩ بليون دولار أو ١٠ في المائة من المجموع، فقد تم توجيهه من خلال وكالات متعددة الأطراف. ومع ذلك، من المهم ملاحظة أن الكثير من المساعدة الإنمائية التي تقدمها جهات مانحة غير تقليدية لا يمكن إدراجها بشكل دقيق ضمن فئات

المساعدة الإنمائية الرسمية التي حددتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبالتالي من الممكن ألا يتم إبلاغ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بالكثير من هذه المساعدات وألا يتم تسجيلها في السجلات الرسمية للمساعدة الإنمائية الرسمية.

٩ - ودعما لمناقشات لجنة السكان والتنمية بشأن التقدم الشامل المحرز في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية، يقدم التقرير منظورا أطول أجلا بشأن تدفقات الموارد دعما لتنفيذ برنامج العمل. ويشمل ذلك التركيز على العناصر المحددة التكلفة في برنامج العمل، ولا سيما الصحة الجنسية والإنجابية والبيانات السكانية وتحليل السياسات السكانية، ولكن يشمل أيضا تقييما لتدفقات الموارد إلى مجالات أخرى ذات أهمية بالنسبة لبرنامج العمل. ووفقًا للفترة الأطول المستخدمة لهذا التحليل، يتم تعديل التدفقات المالية بما يناسب التضخم. ويتم ذلك باستخدام معامل الانكماش الذي توفره منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والتعبير عن القيم على أساس ثابت بدلاً من الشروط الحالية.

١٠ - ومن الناحية المثالية، سيركز تحليل المساعدة الإنمائية الرسمية على المدفوعات الإجمالية أو الصافية، مع إدراج أو استبعاد مدفوعات خدمة الديون من قبل المستفيدين، ولكن نتيجة للقيود المفروضة على البيانات، سيعتمد تحليل المساعدة الإنمائية الرسمية المعروضة هنا في كثير من الأحيان على الالتزامات بدلا من ذلك. ويرجع ذلك إلى أن مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية حسب القطاعات غير متاحة إلا منذ أوائل عام ٢٠٠٠ فصاعدا، في حين يسعى تحليل المساعدة الإنمائية الرسمية في هذا التقرير إلى إظهار الاتجاهات السائدة من منتصف التسعينات، عندما انطلق برنامج العمل.

١١ - ورغم أن اتجاهات المدفوعات والالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية متساوية بوجه عام، يمكن أن يختلف مستوى المدفوعات والالتزامات المتعلقة بتلك المساعدة. وهذا ما يبرزه الشكل الثاني، الذي يركز على المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من قبل الجهات المانحة في لجنة المساعدة الإنمائية. وفي عام ٢٠١٦، وهي آخر سنة تتوفر بشأنها بيانات، بلغت الالتزامات ١٦٢ بليون دولار، ولكن إجمالي المصروفات بلغ ١٥٨ بليون دولار، وبلغ صافي المدفوعات ١٤٥ بليون دولار فقط، مما أدى إلى فارق إجمالي بين الالتزامات وصافي المدفوعات بنحو ١٧ بليون دولار. وكان إجمالي المدفوعات أقل من الالتزامات بمبلغ ٤ بلايين دولار (أو ٢,٧ في المائة)، وكان صافي المدفوعات أقل بمبلغ ١٣ بليون دولار إضافي (أو ٨ في المائة) من إجمالي المدفوعات.

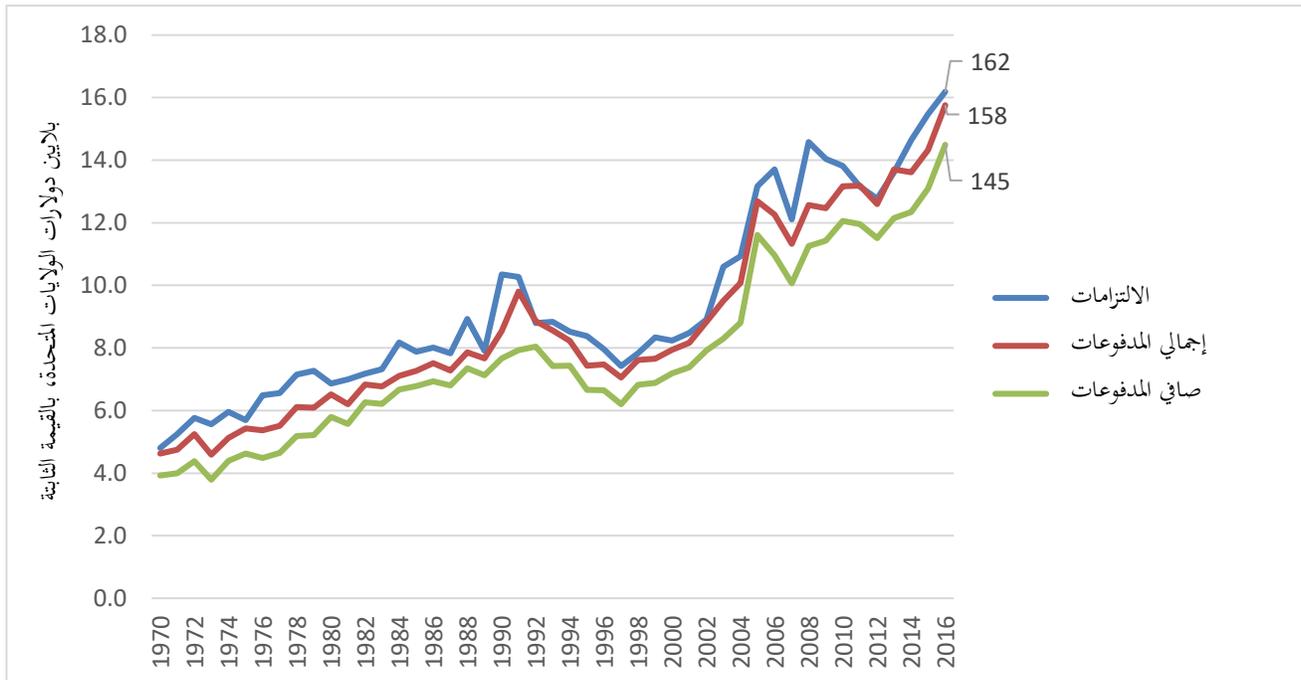
١٢ - ويبين تحليل قطاعي أعمق للعناصر المحددة التكاليف في برنامج العمل أن المدفوعات تتجاوز الالتزامات أحيانا. فبين عام ٢٠٠٢، وهو العام الأول الذي تتاح بشأنه بيانات عن إجمالي مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية حسب القطاعات، وعام ٢٠١٦، وهو آخر عام كانت هذه البيانات متاحة بشأنه وقت كتابة هذا التقرير، كان إجمالي المدفوعات من المساعدة الإنمائية الرسمية للصحة الجنسية والإنجابية أعلى من الالتزامات في ٤ سنوات من أصل ١٥ سنة، وكان إجمالي مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية للبيانات السكانية وتحليل السياسات السكانية أعلى في ١١ سنة من أصل ١٥ سنة. وفي حالة الصحة الجنسية والإنجابية، تراوحت الفروقات بين إجمالي المدفوعات والالتزامات بين تسجيل إجمالي المدفوعات مستوى أعلى من الالتزامات بنسبة ١١ في المائة وبين تسجيلها مستوى أقل من الالتزامات بنسبة ٥١ في المائة من الالتزامات؛ وفي حالة البيانات السكانية وتحليل السياسات السكانية، تراوحت هذه الفروقات بين تسجيل إجمالي المدفوعات مستوى أعلى من الالتزامات بنسبة ٢٧٤ في المائة وبين

تسجيلها مستوى أقل من الالتزامات بنسبة ٦٥ في المائة. ويعزى التباين الكبير في المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للبيانات السكانية وتحليل السياسات السكانية إلى أن المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للبيانات السكانية وتحليل السياسات السكانية أقل بكثير. وخلال فترة الـ ١٥ سنة الممتدة من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠١٦، كانت المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للبيانات السكانية وتحليل السياسات السكانية تساوي ٠,٨ في المائة فقط من المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للصحة الجنسية والإنجابية. وبالتالي، فإن الإضافات الصغيرة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية أو الطروحات الصغيرة منها لفائدة البيانات السكانية وتحليل السياسات السكانية، من حيث القيمة المطلقة، تراكمت لتحدث تغييرا كبيرا في المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للبيانات السكانية وتحليل السياسات بالقيمة النسبية. وفي ظل هذه الخلفية، تتضمن الفروع التالية دراسة متأنية للاتجاهات في المساعدة الإنمائية الرسمية بعناية، باستخدام بيانات عن الالتزامات، عند الضرورة، وعن المدفوعات حيثما أمكن.

الشكل الثاني

المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من البلدان المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية إلى جميع البلدان النامية، للفترة ١٩٧٠-٢٠١٦

(ببلايين الدولارات، بالقيمة الثابتة)



المصدر: قواعد بيانات الإحصاءات الإنمائية الدولية لمنظمة التعاون والتنمية على شبكة الإنترنت. متاحة على الرابط www.oecd.org/dac/stats/idsonline.htm (تاريخ الاطلاع: ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨).

ثالثا - المساعدة الإنمائية الرسمية للعناصر المحددة للتكاليف في برنامج العمل

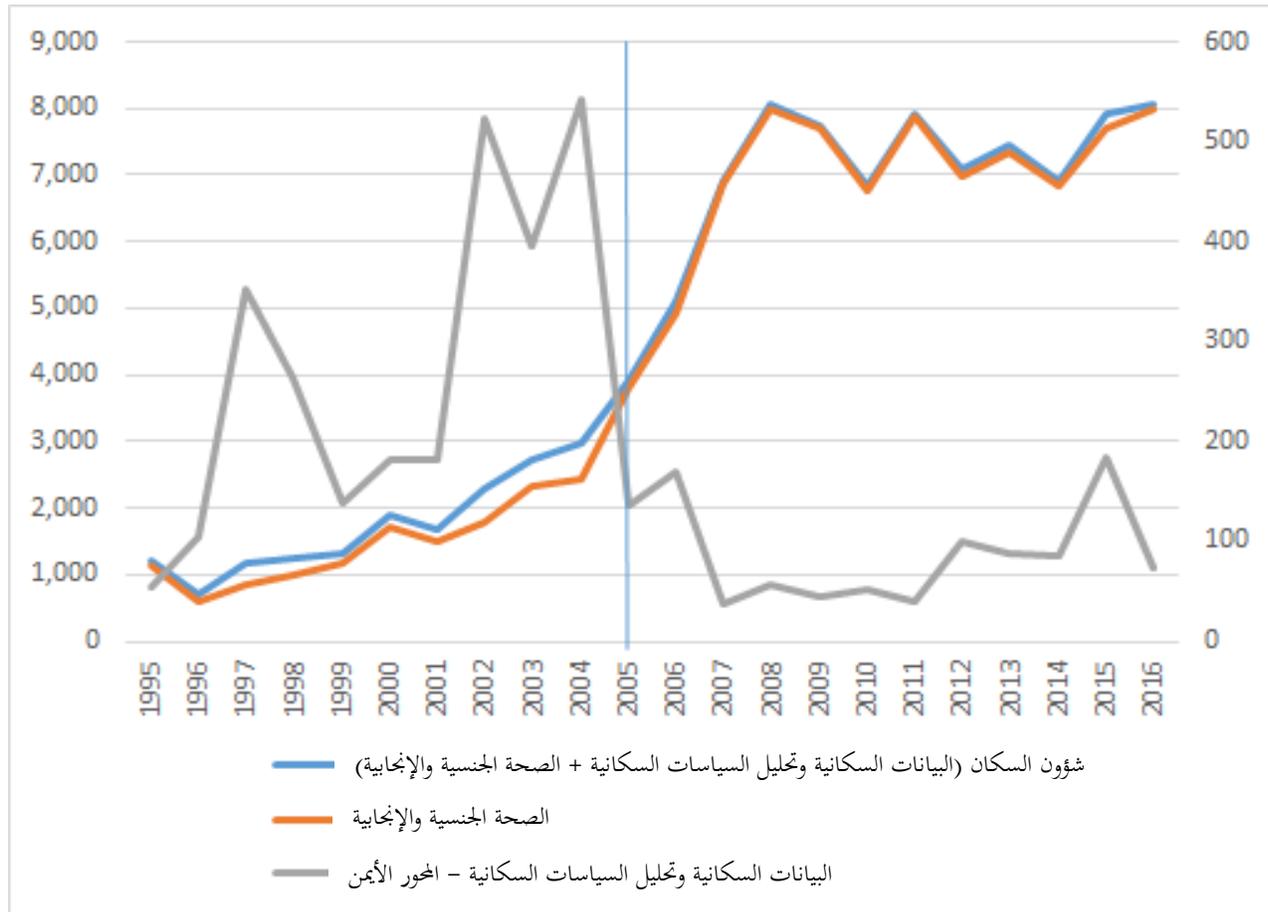
١٣ - يبين الشكل الثالث الاتجاهات السائدة في المساعدة الإنمائية التي التزمت بها البلدان المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية للمسائل المتصلة بالسكان، والتي تولي اهتماما قليلا للعناصر المحددة للتكاليف في برنامج العمل. ومن أصل مجموع قيمة هذه المعونة، يبين الشكل، في المحور الأيمن، المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من البلدان المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية لفئة الصحة الجنسية والإنجابية، وكذلك المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من البلدان المانحة الأعضاء في اللجنة لفئة البيانات السكانية وتحليل السياسات السكانية. ولئن انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للبيانات السكانية وتحليل السياسات السكانية بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، فقد زادت المساعدة المخصصة للصحة الجنسية والإنجابية خلال الفترة نفسها.

١٤ - ويبين الشكل الثالث أيضا أن المعونة المخصصة للصحة الجنسية والإنجابية تمثل تقريبا كل المعونة المقدمة للعناصر المحددة للتكاليف من برنامج العمل، وأن حصة المعونة المخصصة للبيانات السكانية وتحليل السياسات السكانية صغيرة جدا، على سبيل المقارنة. ويعكس الفرق الكبير بين مخصصات المعونة لهذين العنصرين أن كفاءة حصول جميع النساء في سن الإنجاب على الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية تشكل تحديا معقدا للغاية، وأن الآثار المترتبة في الموارد على دعم الجهود اللازمة في هذا الصدد تختلف عن تلك المطلوبة لضمان قدرة جميع البلدان على جمع البيانات السكانية وتحليلها واستخدامها. ومن ثم، فإن أفضل طريقة لقياس المعونة المخصصة لكلا الغرضين تتمثل في مقارنتها بنقاط مرجعية منفصلة ومحددة. ويبين الشكل الرابع المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للصحة الجنسية والإنجابية لكل امرأة في سن الإنجاب في العالم النامي؛ ويبين الشكل الخامس المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للبيانات السكانية وتحليل السياسات السكانية لكل بلد من البلدان النامية.

الشكل الثالث

المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من البلدان المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية للمسائل السكانية، للفترة ٢٠١٦-١٩٩٥

(بملايين الدولارات، بالقيمة الثابتة)



المصدر: قواعد بيانات الإحصاءات الإنمائية الدولية لمنظمة التعاون والتنمية على شبكة الإنترنت. متاحة على الرابط www.oecd.org/dac/stats/idsonline.htm (تاريخ الاطلاع: ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨).

ملاحظات: الالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية؛ وفقا للتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام الذي أعدّ للدورة الحادية والخمسين للجنة (E/CN.9/2018/4)، تميز المساعدة الإنمائية الرسمية المتصلة بالمسائل السكانية بين المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للصحة الجنسية والإنجابية والمساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للبيانات السكانية وتحليل السياسات السكانية؛ ووفقا لرموز القطاع في نظام الإبلاغ الخاص بالجهات الدائنة، تعرّف المساعدة الإنمائية الرسمية لفئة الصحة الجنسية والإنجابية على النحو التالي: تشمل الصحة الجنسية والإنجابية رعاية الصحة الإنجابية (١٣٠٢٠)، وتنظيم الأسرة (١٣٠٣٠)، ومكافحة الأمراض المنقولة جنسيا، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (١٣٠٤٠)، وتنمية قدرات الموظفين في مجال صحة السكان والصحة الإنجابية (١٣٠٨١)، والتخفيف من الآثار الاجتماعية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (١٦٠٦٤)؛ وتدرج فئة البيانات السكانية وتحليل السياسات السكانية ضمن السياسات السكانية والتنظيم الإداري السكاني (١٣٠١٠).

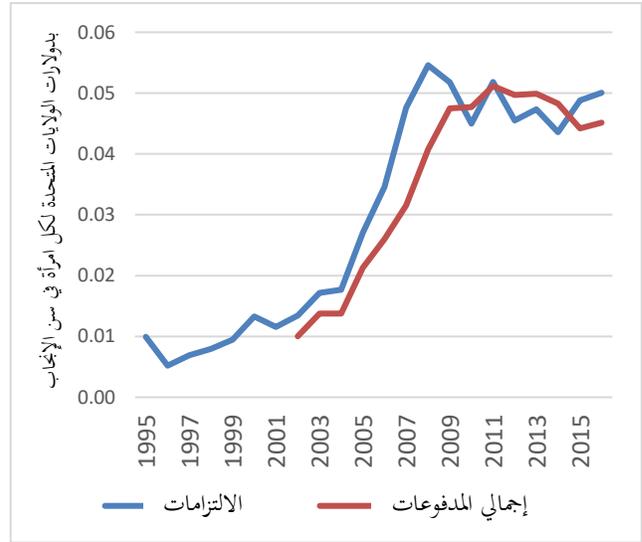
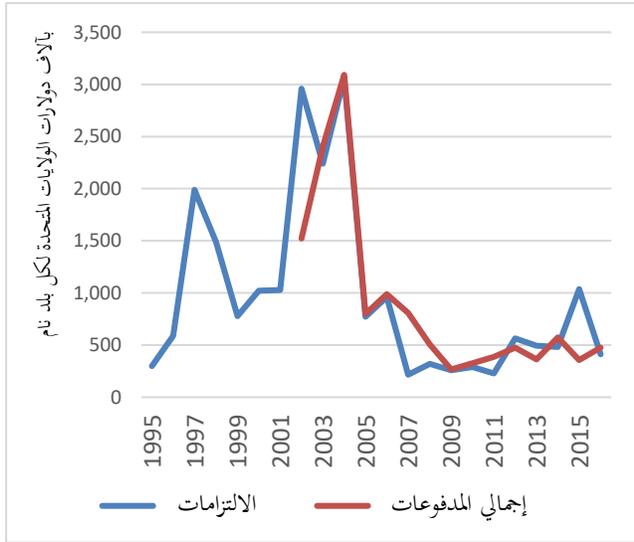
١٥ - ويبين الشكل الرابع أن المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للصحة الجنسية والإنجابية تسارعت في السنوات التي تلت الاتفاق على الأهداف الإنمائية للألفية. وعلى عكس ذلك، يبين الشكل الخامس أن المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للسياسات السكانية وتحليل السياسات السكانية كانت أكثر تقبلا

بكثير وانخفضت عموماً منذ عام ٢٠٠٤. ومنذ حوالي عام ٢٠٠٧، لم يشهد مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لكلا الفئتين سوء تغيرات بسيطة، ولم تؤد أحداث التغييرات التي شهدتها عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ إلى تغيير أساسي في هذا الاتجاه. وفي الفترة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٦، زادت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للسياسات السكانية وتحليل البيانات السكانية لكل بلدٍ نامٍ من ٣٥٨.٠٠٠ دولار إلى ٤٧٦.٠٠٠ دولار، وهي زيادة ملحوظة وإن كانت تبدأ من مستوى منخفض جداً، وزادت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة في مجال الصحة الجنسية والإنجابية لكل امرأة في سن الإنجاب من ٤,٤ إلى ٤,٥ دولارات. وفي الفترة بين عامي ٢٠١١، حيث بلغت مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للصحة الجنسية والإنجابية أعلى مستوياتها، وعام ٢٠١٦، انخفضت المدفوعات المخصصة للصحة الجنسية والإنجابية بنحو ٦٠ سنتاً لكل امرأة في سن الإنجاب في العالم النامي. وكان من الممكن تفادي هذا الانخفاض، لو كانت مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠١٦ مواكبة للالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية لتلك السنة.

الشكل الرابع

التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية وإجمالي المدفوعات المخصصة من البلدان المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية للصحة الجنسية والإنجابية والموارد الصحية لكل امرأة في سن الإنجاب، للفترة ١٩٩٥-٢٠١٦

التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية وإجمالي المدفوعات المخصصة من البلدان المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية للبيانات السكانية وتحليل البيانات السكانية لكل بلد نامٍ، للفترة ١٩٩٥-٢٠١٦



المصدر: قواعد بيانات الإحصاءات الإنمائية الدولية لمنظمة التعاون والتنمية على شبكة الإنترنت. متاحة على الرابط www.oecd.org/dac/stats/idsonline.htm (تاريخ الاطلاع: ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨).

١٦ - وفي عام ٢٠١٦، لم تبلغ قيمة المساعدة الإنمائية الرسمية الملتزم بها لفئة البيانات السكانية وتحليل السياسات السكانية سوى ٧٣ مليون دولار. غير أن المساعدة الإنمائية الرسمية التي تُخصّصت في عام ٢٠١٦ لمجال بناء القدرات الإحصائية ذي الصلة (رمز القطاع ١٦٠٦٢) كانت أقل (٤٦ مليون دولار). وكما جاء في التقرير عن تدفقات الموارد الذي أُعدّ للدورة الحادية والخمسين للجنة

(E/CN.9/2018/4)، تتزايد الحاجة إلى جمع البيانات السكانية وتحليلها واستخدامها، وإلى تعزيز القدرات الإحصائية بشكل أعم، ومخصصات المساعدة الإنمائية الرسمية حتى الآن منخفضة لدرجة تتعذر معها تلبية هذه الحاجة. وكذلك، لا بد من مخصصات أكبر من المساعدة الإنمائية الرسمية لتلبية احتياجات النساء من الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية، والمعلومات والخدمات.

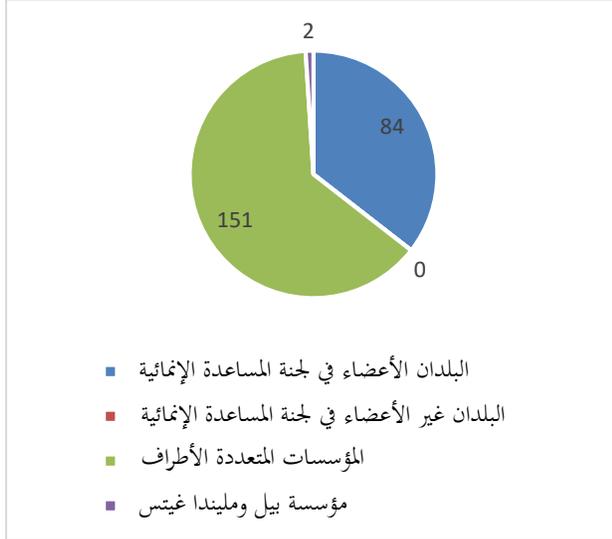
١٧ - والصورة العامة لمدفوعات المعونة تبعث أكثر على التفاؤل، وإن كانت لا تزال غير كافية أبداً، عندما تؤخذ المعونة المقدمة من مصادر أخرى بعين الاعتبار. وتبيّن اللوحة ألف في الشكل السادس أن المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من لجنة المساعدة الإنمائية للصحة الجنسية والإنجابية تمثل ٧٣ في المائة من مجموع المعونة المخصصة للصحة الجنسية والإنجابية في عام ٢٠١٦، في حين تبيّن اللوحة باء في الشكل السادس أن المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من لجنة المساعدة الإنمائية للبيانات السكانية وتحليل السياسات السكانية لم تتعد ٣٦ في المائة من إجمالي المعونة المقدمة لهذه الفئة. وتقدم المؤسسات المتعددة الأطراف ٢١ في المائة من المعونة المقدمة في مجال الصحة الجنسية والإنجابية و ٦٣ في المائة من المعونة المخصصة للبيانات السكانية وتحليل السياسات السكانية، وقدمت مؤسسة بيل وميليندا غيتس ٦ في المائة من إجمالي المعونة المخصصة للصحة الجنسية والإنجابية و ٢ في المائة من إجمالي المعونة المخصصة للبيانات السكانية وتحليل السياسات السكانية. وفي المقابل، كان إسهام البلدان المانحة غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية في هذه المجالات منخفضة. فلم تقدم هذه البلدان إلا ٠,٢ في المائة من المعونة المخصصة للصحة الجنسية والإنجابية، ولم تسجل قاعدة بيانات لجنة المساعدة الإنمائية أي مدفوعات من المعونة مقدمة من البلدان غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية لفئة البيانات السكانية وتحليل السياسات السكانية.

١٨ - وبأخذ جميع مصادر التمويل في الاعتبار، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية والمنح الخاصة، بلغ مجموع المعونة المقدمة لفئة الصحة الجنسية والإنجابية ٦,٢٢ دولارات لكل امرأة في سن الإنجاب في عام ٢٠١٦ (وهو مبلغ يزيد بمقدار ١,٧٢ دولار عن المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية وحدها)، وبلغ مجموع المعونة المقدمة لفئة البيانات السكانية وتحليل السياسات السكانية ١,٣٤ مليون دولار لكل بلد نام في عام ٢٠١٦ (وهو مبلغ يزيد بمقدار ٨٦٤ ٠٠٠ دولار عن المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من بلدان لجنة المساعدة الإنمائية). ويعزى معظم هذه التصحيحات التصاعدية بشكل كبير إلى زيادة نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية. وجدير بالذكر أن الأرقام، رغم ما شهدته من ارتفاع، لا تزال منخفضة مقارنة بالاحتياجات.

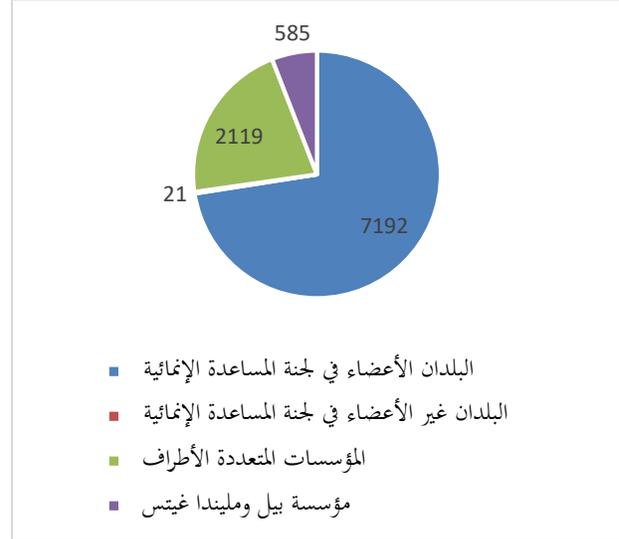
الشكل السادس

مجموع المعونة المقدمة من جميع المصادر للصحة الإنجابية والبيانات السكانية وتحليل السياسات السكانية، لعام ٢٠١٦
(بملايين الدولارات، بالقيمة الثابتة)

باء - البيانات السكانية وتحليل السياسات السكانية



ألف - الصحة الإنجابية



المصدر: قواعد بيانات الإحصاءات الإنمائية الدولية لمنظمة التعاون والتنمية على شبكة الإنترنت. متاحة على الرابط www.oecd.org/dac/stats/idsonline.htm (تاريخ الاطلاع: ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨).

ملاحظات: إجمالي مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية، مؤسسة بيل ومليندا غيتس هي إحدى الجهات المانحة الخاصة القليلة الملتزمة بالإبلاغ عن أنشطتها من خلال قاعدة بيانات الإحصاءات الإنمائية الدولية.

١٩ - ويقاس التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بمؤشرات منفصلة يبلغ مجموعها ٢٣٢ مؤشراً، منها ما لا يقل عن ٩٨ مؤشراً يتطلب بيانات سكانية ضمن القاسم، أو يعتمد خلاف ذلك على البيانات السكانية. وفضلاً عن هذا القياس المحدد في سياق أهداف التنمية المستدامة، لا بد من البيانات السكانية الوطنية لضمان توافر أحدث المعلومات عن العمر ونوع الجنس وخصائص الأسر المعيشية ومكان جميع الأشخاص الذين يُحتمل أن يتخلفوا عن ركب التنمية، وللتأكد من أن الحكومات لديها البيانات اللازمة لإعداد الاتجاهات الوطنية ودون الوطنية في نمو السكان وتوزيع الأعمار، والتنقل الجغرافي للناس. وهذه البيانات ضرورية لتخطيط التنمية، وتخصيص الهياكل الأساسية اللازمة للتنمية البشرية.

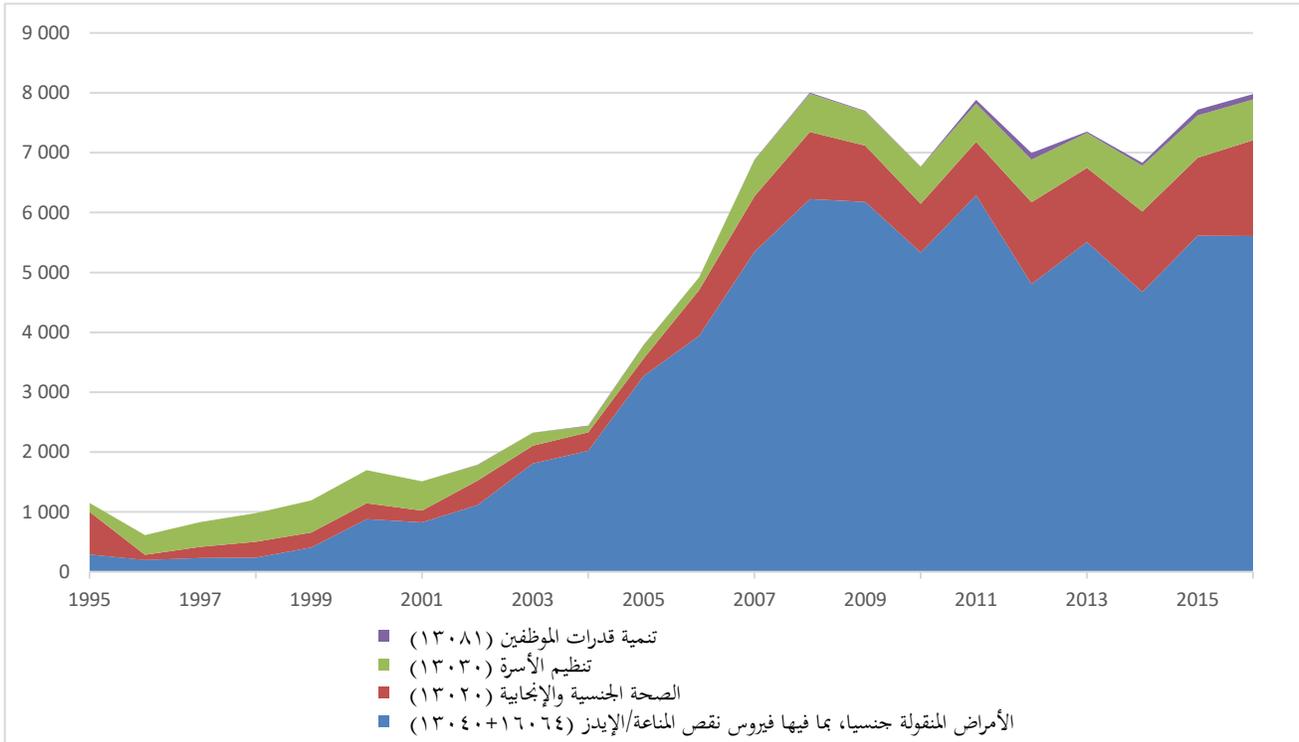
٢٠ - وكذلك، فإن كفاءة حصول الجميع على الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية، والمعلومات والخدمات، بما في ذلك التنظيم الطوعي للأسرة والتثقيف الجنسي الشامل، وإحراز تقدم في إعمال الحقوق الجنسية والإنجابية، لا تزال مهمة شاقة. والتزم صندوق الأمم المتحدة للسكان بمساعدة البلدان على الاقتراب أكثر من معدل الصفر عندما يتعلق الأمر بوفيات الأمومة، والاحتياجات غير الملباة في مجالي تنظيم الأسرة والعنف الجنساني، ولكن العمل على تحقيق هذه الأهداف الشاملة يتجاوز ما يمكن أن يحققه الصندوق وحده، إذ يقتضي تغييراً جذرياً حقا. ويلزم زيادة المدفوعات المقدمة من البلدان المانحة التقليدية وغير التقليدية، وزيادة إنفاق البلدان المعنية، على المستوى الوطني. وعلاوة على ذلك، يجب تكملة الإنفاق العام بشراكات بين القطاعين العام والخاص ومزيد من الاستثمارات الخاصة.

٢١ - ونظرا للصعوبات في تحديد المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة لمجالات الصحة الإنجابية، وتنظيم الأسرة، والأمراض المنقولة جنسيا، بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية، فإن أي توزيع للمساعدة الإنمائية الرسمية حسب هذه الفئات تشوبه عيوب لا محالة. وعلى الرغم من أنه لا يمكن الدفاع عن الحجم المطلق أو النسبي لكل من هذه العناصر، يقدم الشكل السابع رسالة واضحة ألا هي أن الزيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للصحة الجنسية والإنجابية منذ عام ١٩٩٥، وخاصة منذ مطلع الألفية، تعزى بدرجة كبيرة إلى زيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية الرامية إلى التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. ومن دون زيادة المعونة في العناصر الأخرى المدرجة ضمن فئة الصحة الجنسية والإنجابية، يكاد يكون من المستحيل إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف المفضية إلى التحول المبينة أعلاه. ولا بد من توفير مزيد من الموارد للحد من وفيات الأمهات، وتلبية الاحتياجات غير الملباة في مجال تنظيم الأسرة والقضاء على الممارسات الضارة بما في ذلك العنف الجنساني. وتشمل المتطلبات لتحقيق ذلك الاستثمارات في البشر وفي النظم الصحية وفي البنية التحتية الأساسية، على النحو المبين بمزيد من التفصيل أدناه.

الشكل السابع

توزيع المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من البلدان المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية للصحة الجنسية والإنجابية، للفترة ١٩٩٥-٢٠١٦

(ببلايين الدولارات، بالقيمة الثابتة)



المصدر: قواعد بيانات الإحصاءات الإنمائية الدولية لمنظمة التعاون والتنمية على شبكة الإنترنت. متاحة على الرابط www.oecd.org/dac/stats/idsonline.htm (تاريخ الاطلاع: ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨).

ملاحظة: التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية.

الموارد المحلية المخصصة للصحة الجنسية والإنجابية

على النحو المبين في المناقشات بشأن تمويل التنمية، وفي خطة عمل أديس أبابا التي تم الاتفاق عليها في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، يجب تكملة مصادر التمويل الخارجية بمصادر محلية. ومن المسلم به على نطاق واسع أن تعزيز التقدم نحو تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ لن يكلف بلايين الدولارات، وإنما تريليونات من الدولارات. ومن الواضح أنه حتى في حالة وفاء البلدان المانحة بالتزاماتها وأهدافها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، ستظل المساعدة الإنمائية الرسمية غير كافية بتاتا لتغطية هذه النفقات.

وتنشر منظمة الصحة العالمية حاليا البيانات الأكثر شمولا عن التمويل المحلي للصحة، التي تستند إلى بيانات الحسابات القومية التي تجمعها مكاتب الإحصاء الوطنية، كما تنشر تقديرات الهيئات الدولية، مثل المؤسسات المالية الدولية، وشعبة الإحصاءات. وعلى المستوى الإجمالي، تتوافر بيانات بشأن الإنفاق على الصحة في جميع بلدان العالم تقريبا، لكن الحال يختلف على المستوى التفصيلي. وتنشر منظمة الصحة العالمية البيانات المتعلقة بالنفقات الصحية في الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٦، بما في ذلك النفقات الصحية من الأموال الخاصة، لما مجموعه ١٩١ بلدا وإقليما، تغطي الفترة من عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠١٦. وفيما يتعلق بالإنفاق على الصحة في تلك الفترة، لم يكن هناك سوى خمسة بلدان لا تتوافر بشأنها بيانات في بداية السلسلة (أفغانستان، وتيمور - ليشتي، والجبل الأسود، وزمبابوي، والعراق)، وفيما يتعلق بالنفقات الصحية من الأموال الخاصة، لم يكن هناك سوى ثلاثة بلدان إضافية (بلجيكا، واليونان، وسلوفينيا) لا تتوافر بشأنها بيانات في بداية السلسلة. والآن تتوافر لدى جميع هذه البلدان بيانات لكلا السلسلتين. والبلدان الوحيدة التي ليست لديها اليوم بيانات حديثة عن أي من هذه المؤشرات هي بلدان تمر بأوضاع اقتصادية وسياسية معقدة ألا وهي الجمهورية العربية السورية وفنزويلا وليبيا واليمن.

التغطية القطرية لبيانات النفقات الصحية المحلية

(مؤشرات مختارة)

فترة البيانات	البلدان المشمولة		البلدان التي لها أكثر من نقطة قياس واحدة	
	العدد	النسبة المئوية من المجموع	العدد	النسبة المئوية من المجموع
٢٠١٦-٢٠٠٠	١٩١	١٠٠	١٩١	١٠٠
النفقات الصحية الحالية				
٢٠١٦-٢٠٠٠	١٩١	١٠٠	١٩١	١٠٠
النفقات الصحية من الأموال الخاصة				
٢٠١٦-٢٠١٠	٤٩	٢٦	صفر	صفر
الحكومة وإدارة النظام الصحي والتمويل				
٢٠١٦-٢٠١٠	٣٩	٢٠	٣٤	١٨
النفقات الحكومية المحلية العامة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض المنقولة جنسيا				
٢٠١٦-٢٠١٠	٣٨	٢٠	٣٢	١٧
النفقات الحكومية المحلية العامة في مجال الصحة الإنجابية				
٢٠١٦-٢٠١٠	٣٠	١٦	٢٣	١٢
النفقات الحكومية المحلية العامة لإدارة وسائل منع الحمل (تنظيم الأسرة)				

المصادر: قاعدة بيانات النفقات الصحية العالمية التابعة لمنظمة الصحة العالمية.

بيد أن تغطية البيانات تصبح أكثر تبايناً عند تقييم النفقات الصحية على المستوى المفصل. وليس هناك أي نقاط قياس متاحة قبل عام ٢٠١٠، وغالباً ما تكون البيانات المتاحة بعد ذلك غير مكتملة. ولم تتوفر بيانات عن الحوكمة وإدارة النظام الصحي والتمويل إلا في ٤٩ بلداً من بين البلدان الـ ١٩١، وكانت نقطة القياس الأولى في البلدان الـ ٤٩ كلها عام ٢٠١٦. وتوافرت لدى ٣٩ بلداً بيانات عن النفقات الحكومية المحلية العامة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض المنقولة جنسياً، من بينها ٥ بلدان ليس لها سوى نقطة قياس واحدة؛ وتوافرت لدى ٣٨ بلداً بيانات عن النفقات الحكومية المحلية العامة في مجال الصحة الإنجابية، بما فيها ٦ بلدان ليس لها سوى نقطة قياس واحدة؛ ولم يكن هناك سوى ٣٠ بلداً لديها بيانات عن النفقات الحكومية المحلية العامة لإدارة وسائل منع الحمل (تنظيم الأسرة)، من بينها ٧ بلدان لها نقطة قياس واحدة فقط.

وكما ذكر في تقرير عام ٢٠١٨ للأمين العام عن تدفق الموارد، الذي أُعدّ للدورة الحادية والخمسين للجنة (E/CN.9/2018/4)، من أجل مواصلة تنفيذ برنامج العمل، يجب بذل مزيد من الجهود في جمع البيانات الأساسية لاستكمال الحسابات القومية للبلدان. فمن دون تلك الجهود، ستظل البيانات المتعلقة بتخصيص الموارد على الصعيد الوطني غير مكتملة، وستظل بيانات السلاسل الزمنية ضعيفة، ويكون أي تحليل عرضة لخطر التعبير عن الاتجاهات بأكثر أو أقل مما هي عليه.

رابعاً - المساعدة الإنمائية الرسمية بما يتجاوز العناصر المحددة التكاليف في برنامج العمل

التحولات الأساسية في التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية

٢٢ - يبين الجدول ١ أدناه تفاصيل المساعدة الإنمائية التي تم تصنيفها حسب الغرض وتخصيصها لقطاع معين، كما يظهر التغييرين الملحوظين التاليين في توزيع المساعدات بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠١٦:

(أ) انخفاض الحصة من المعونة الإنمائية: طرأ تحول ملحوظ في توزيع المعونة بين الأغراض الإنسانية والأغراض الإنمائية. فقد زادت حصة المساعدة الإنمائية الرسمية الملتزم بها للمسائل الإنسانية من ٨ في المائة إلى ٣١ في المائة من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للقطاع، بينما انخفضت حصة المساعدة الإنمائية الرسمية الملتزم بها لأغراض التنمية من ٨٢ في المائة إلى ٦١ في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للقطاع؛

(ب) تراجع التركيز على قطاعي البنى التحتية والإنتاج: طرأ تحول ملحوظ في توزيع المعونة لأغراض التنمية. فقد زادت حصة المساعدة الإنمائية الرسمية الملتزم بها للقطاع الاجتماعي زيادة طفيفة من ٢٩ في المائة إلى ٣٠ في المائة من المجموع، في حين انخفضت حصة المساعدة الإنمائية الرسمية الملتزم بها لقطاعي البنى التحتية والإنتاج من ٥٣ في المائة إلى ٣١ في المائة.

٢٣ - أما الإجراءات المتعلقة بالديون أو تخفيفها أو إعادة جدولتها، فقد شهدت أيضاً انخفاضاً في حصصها من المساعدة الإنمائية الرسمية، ولكن هذا النوع من المعونة يميل بدرجة أكبر إلى أن يكون ذا طابع دوري. ونتيجة لهذه التحولات، فإن التزامات المعونة المخصصة للقطاع أصبحت الآن موزعة بالتساوي تقريباً بين العمل الإنساني والتنمية الاجتماعية والبنية التحتية وقطاع الإنتاج والقطاع الاقتصادي. ورغم أهمية التركيز المتزايد على المساعدات الطارئة، إذ كلما ظهرت أزمات أكثر زادت

الحاجة إلى إنفاق المزيد من الموارد للتصدي لها ومعالجتها، فإنه لا ينبغي أن يؤدي ذلك إلى إهمال المساعدة الإنمائية. فالتنمية المستدامة هي أفضل طريقة للتقليل إلى أدنى حد من مخاطر الطوارئ الطبيعية والتي من صنع الإنسان، وكذلك زيادة القدرة على التصدي لها. ولهذا السبب، فمن الضروري زيادة التركيز على السلسلة المتصلة التي تربط بين الحالات الإنسانية، من جهة، والتنمية المستدامة، من جهة أخرى، وكذلك إيلاء الاهتمام الكافي لمنع ظهور الحالات الإنسانية في المقام الأول. ولا يكفي الدعم المقدم أثناء حالات الأزمات وحده للتصدي، على نحو كافٍ ومستدام، لفخ تحلف النمو، الذي يتسم بتربط ضار بين ضعف التنمية الاقتصادية والقطاع الزراعي، وانعدام الأمن الغذائي الشديد والفقر، والتدهور البيئي الشديد والصدمات، والنزاعات التي طال أمدها والنزوح، وضعف المؤسسات والدول. بل يتطلب الأمر وضع استراتيجية إنمائية ونهج يسعى إلى تحقيق تنمية متوازنة لجميع القطاعات.

٢٤ - وبالرغم من أن مجموع حصة التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى القطاع الاجتماعي لم يتغير بشكل ملحوظ، فإن توزيع المساعدة الإنمائية الرسمية ضمن هذا القطاع قد تغير. ويبرز الشكل السابع تغير توزيع التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية في مجال الصحة الجنسية والإنجابية؛ أما الجدول أدناه، فيبين توزيع المساعدة الإنمائية الرسمية ضمن القطاع الاجتماعي ككل.

توزيع المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للقطاع الاجتماعي

٢٥ - في القطاع الاجتماعي، على نحو ما يُبيّن الجدول أدناه، زادت حصة المساعدة الإنمائية الرسمية الملتزم بها للتعليم بنقطتين معويتين، وزادت حصة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للصحة بمقدار ٦ نقاط معوية، في حين انخفضت حصة المساعدة الإنمائية الرسمية للحكومة عموماً بمقدار ٧ نقاط معوية. ومع ذلك، وبالنظر إلى أن المساعدة الإنمائية الرسمية قد شهدت عموماً زيادة كبيرة منذ عام ١٩٩٧ (انظر الشكل الأول)، فقد زادت المساعدة الإنمائية الرسمية لجميع القطاعات الاجتماعية، من حيث القيمة المطلقة. وكانت القطاعات التي شهدت أكبر زيادة في القيمة المطلقة هي الصحة، تليها الحكومة؛ وشهد قطاع التعليم زيادة أكثر تواضعاً.

الجدول ١

توزيع المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة حسب القطاع، لعامي ١٩٩٥ و ٢٠١٦

(التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية، بالدولارات بالقيمة الثابتة)

التغيير بالنقطة المئوية	مجموع النسبة المئوية للقطاع		ملايين الدولارات		
	٢٠١٦	١٩٩٥	٢٠١٦	١٩٩٥	
					مجموع المساعدة المخصصة حسب القطاع
-	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٥٠٤٤	٣٠٧٥٣	القطاع الاجتماعي (بما في ذلك التعليم والصحة والحكومة)
٦,٨٢	٣٥,٨	٢٩,٠	٣٧٦٠١	٨٩١١	القطاع الاقتصادي (بما في ذلك البنى التحتية والإنتاج والاقتصاد)
(٢١,٤٩)	٣١,٠	٥٢,٥	٣٢٦١٤	١٦١٥٨	قطاع العمل الإنساني (بما في ذلك الغذاء والمهاجرين)
٢٢,٥٨	٣٠,٩	٨,٣	٣٢٤٤٩	٢٥٥٥	الإجراءات المتصلة بالديون
(٧,٩١)	٢,٣	١٠,٢	٢٣٨٠	٣١٣٠	
-	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٣٧٦٠١	٨٩١١	مجموع المساعدة المخصصة للقطاع الاجتماعي
١,٨٦	٢٣,٠	٢١,٢	٨٦٦٢	١٨٨٧	التعليم

التغيير بالنقطة المئوية	مجموع النسبة المئوية للقطاع		ملايين الدولارات		
	٢٠١٦	١٩٩٥	٢٠١٦	١٩٩٥	
٦,١٦	٣٨,٢	٣٢,١	١٤٣٧١	٢٨٥٧	الصحة
(٦,٨٩)	٣١,٥	٣٨,٤	١١٨٣٠	٣٤١٨	الحكومة
(١,١٣)	٧,٣	٨,٤	٢٧٣٨	٧٤٩	القطاعات الاجتماعية الأخرى
-	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٨٦٦٢	١٨٨٧	مجموع المساعدة المخصصة للتعليم
١٨,٨٢	٢٨,٤	٩,٦	٢٤٥٨	١٨٠	التعليم الابتدائي
١,٩٢	٤,١	٢,٢	٣٥٩	٤٢	التعليم الثانوي
٤,٢٧	٩,٩	٥,٦	٨٥٤	١٠٦	التدريب المهني
١٠,١٣	٣٨,١	٢٨,٠	٣٣٠٠	٥٢٨	التعليم الجامعي
(٣٥,١٣)	١٩,٥	٥٤,٦	١٦٩١	١٠٣١	المستويات التعليمية الأخرى
-	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٤٣٧١	٢٨٥٧	مجموع المساعدة المخصصة للصحة
٠,٨٤	١,٩	١,٠	٢٦٦	٢٩	تدريب الأخصائيين الصحيين
٤٢,٩٢	٥٥,٨	١٢,٩	٨٠٢٤	٣٦٩	الأمراض المعدية، ويشمل ذلك:
٦,١٠	٨,٩	٢,٨	١٢٨٦	٨١	مكافحة الأمراض المعدية
٥,٦١	٥,٦	صفر	٨٠٧	صفر	الملاريا
٢,٢٤	٢,٢	صفر	٣٢١	صفر	السل
٢٨,٩٦	٣٩,٠	١٠,١	٥٦١٠	٢٨٨	الأمراض المنقولة جنسياً، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية
(١٣,٧٥)	١٦,٥	٣٠,٢	٢٣٦٩	٨٦٤	الصحة الجنسية والإنجابية، باستثناء فيروس نقص المناعة البشرية
(٣١,٤٥)	٢١,١	٥٢,٦	٣٠٣٨	١٥٠٢	عناصر أخرى في النظام الصحي
١,٤٣	٤,٧	٣,٣	٦٧٤	٩٣	عناصر أخرى خارج النظام الصحي
-	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١١٨٣٠	٣٤١٨	مجموع المساعدة المخصصة للحكومة
(٥٩,٥١)	١٣,٥	٧٣,٠	١٥٩٥	٢٤٩٥	سياسات القطاع العام والتنظيم الإداري
١٤,٦٦	١٦,١	١,٤	١٩٠٥	٤٩	التطوير القانوني والقضائي
(٠,٣٤)	١٤,٦	١٤,٩	١٧٢٧	٥١١	المشاركة الديمقراطية والمجتمع المدني
١٤,٩٠	١٤,٩	صفر	١٧٦٣	صفر	العمل المدني لبناء السلام ومنع نشوب النزاعات وحلها
٣٠,٢٩	٤٠,٩	١٠,٦	٤٨٤٠	٣٦٣	فئات أخرى ضمن الحكومة والمجتمع المدني، ويشمل ذلك:
٣,٠٤	٥,٩	٢,٨	٦٩٢	٩٦	حقوق الإنسان
٠,٦٥	٣,٨	٣,١	٤٤٨	١٠٧	تحقيق المساواة للمرأة
١,٠٨	١,١	صفر	١٢٨	صفر	العنف ضد المرأة
٢٥,٥٢	٣٠,٢	٤,٧	٣٥٧١	١٦٠	فئات أخرى

المصادر: قواعد بيانات الإحصاءات الإنمائية الدولية لمنظمة التعاون والتنمية على شبكة الإنترنت. متاحة على الرابط www.oecd.org/dac/stats/idsonline.htm (تاريخ الإطلاع: ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨).

ملاحظة: تشمل البنى التحتية كذلك شبكات المياه والصرف الصحي.

٢٦ - وفي قطاع التعليم، شهد التعليم الجامعي أكبر زيادة في القيمة النسبية المطلقة، يليه التعليم الابتدائي. ففي حين أن الزيادة في التعليم الجامعي ترتبط في الغالب بتبادل الطلاب والتعاون فيما بين الجامعات في البلدان المختلفة، فإن الزيادة في التعليم الابتدائي يكون طابعها محلياً^(١). وعلى الرغم من أن المساعدات المخصصة للتعليم الابتدائي قد بدأت بالفعل تشهد زيادة في عام ١٩٩٥، وهو بداية الفترة المعنية، فإن الأهداف الإنمائية للألفية التي حددت هدف تحقيق التعليم الابتدائي للجميع بحلول عام ٢٠١٥ قد أسهمت بشكل إضافي في زيادة المعونة المخصصة لهذا الغرض. ولا يزال يتعين معرفة ما إذا كانت خطة عام ٢٠٣٠، التي حددت هدف تحقيق التعليم الثانوي للجميع بحلول عام ٢٠٣٠، سيكون لها أثر مماثل. وحتى الآن، تلقى التعليم الثانوي، بما في ذلك التدريب التقني والمهني، حصة أقل بكثير من المعونة من حيث المساعدة الإنمائية الرسمية، بالقيمة النسبية المطلقة على السواء. ومع ذلك، فإن التعليم الثانوي يلعب دوراً رئيسياً ليس فقط في تمكين الناس، وبخاصة النساء والفتيات، ولكن أيضاً في تنمية رأس المال البشري. فلهو يظل بالغ الأهمية فيما يتعلق بإمكانية تحقيق عائد ديمغرافي، وضمان امتلاك العمال للمهارات اللازمة لجذب وتنمية أعمال تجارية جديدة، وتلبية متطلبات اقتصاد القرن الحادي والعشرين.

٢٧ - وفيما يتعلق بالصحة، فإن الحصة الكبرى من المساعدة الإنمائية الرسمية توجه لدعم تطوير النظم الصحية، بينما تُوجه الحصة الكبرى داخل النظام الصحي نفسه لمكافحة الأمراض المعدية. ويتم تحديد هذا التوزيع للمساعدات المتعلقة بالصحة بشكل طبيعي بحسب تعريف النظام الصحي. والتعريف المستخدم هنا يتسق مع إعلان واغادوغو بشأن الرعاية الصحية الأولية والنظم الصحية في أفريقيا، الذي يتسم باتساع نطاق تركيزه نسبياً. وهو يشمل العناصر التالية: القيادة والحوكمة من أجل الصحة، وتقديم الخدمات الصحية، والموارد البشرية في مجال الصحة، والتمويل من أجل الصحة، ونظم معلومات الصحة، والتكنولوجيات في مجال الصحة، وتولي المجتمعات المحلية زمام المبادرة ومشاركتها، والشراكات من أجل التنمية الصحية، والبحوث من أجل الصحة.

٢٨ - وفي إطار النظام الصحي، يمتص التركيز على الأمراض المعدية نسبة ٥٩ في المائة من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية، منها نسبة لا تقل عن ٧٠ في المائة تُكرس لجهود مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية. وفي المقابل، فإن الملاريا والسل، وهما المرضان المعديان الأخران اللذان وضعت لهما الأهداف الإنمائية للألفية غايات محددة، تخصص لهما أموال أقل نسبياً في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية المبلغ عنها في قاعدة بيانات لجنة المساعدة الإنمائية.

(١) تشير الشراكة العالمية من أجل التعليم إلى أن استثمارات البلدان المانحة تركز على التعليم الجامعي: في المتوسط، خصصت الدول المانحة ٤٢ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية لهذا القطاع في عام ٢٠١٥، مدفوعاً إلى حد كبير بالإنفاق على المنح الدراسية والتكاليف الأخرى للطلاب من البلدان النامية الذين يدرسون في البلدان المانحة (٧٣ في المائة من مجموع التمويل المخصص للتعليم الجامعي). وفي المقابل، خصصت الدول المانحة الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي نسبة ٢٦ في المائة فقط من مساعداتها الإنمائية الرسمية الثنائية الموجهة للتعليم في عام ٢٠١٥ للتعليم الأساسي (الذي يشمل التعليم الابتدائي، والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، والمهارات الحياتية الأساسية للشباب والبالغين). متاح على الرابط: www.globalpartnership.org/blog/how-do-donors-support-global-education-findings-deep-dive- [education-aid](http://education-aid.org). انظر أيضاً: "Are we making progress?: انظر أيضاً: SEEK Development, The Donor Tracker, Understanding trends in donor support for agriculture, education, global health, global health R&D, and nutrition", March 2018، متاح على الرابط https://seekdevelopment.org/sites/default/files/publication-pdfs/DT_HighlightStory_AreWeMakingProgress_March2018_1.pdf

٢٩ - ومن الجدير بالملاحظة أيضاً أنه باستثناء فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، فإن ما يتبقى من التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية تجاه الصحة الجنسية والإنجابية قد انخفض كنسبة من الالتزامات المتعلقة بالصحة. فقد انخفضت حصة الصحة الجنسية والإنجابية في إطار التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية تجاه النظام الصحي من ٢٧ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ١١ في المائة في عام ٢٠١٦، مما يشير إلى انخفاض ملحوظ في القيمة النسبية، ولكن بما أن هذه الفترة قد شهدت زيادة كبيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية، فقد زادت المساهمات بالقيمة المطلقة في الصحة الجنسية والإنجابية بمعامل ٢,٧، من ٠,٩ بليون دولار في عام ١٩٩٥ إلى ٢,٤ بليون دولار في عام ٢٠١٦ (انظر الجدول ١).

٣٠ - وقد شهدت التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة للحكومة والمجتمع المدني تغيرات ملحوظة خلال الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠١٦. ومن أبرز هذه التغيرات انخفاض المعونة المقدمة لتعزيز القطاع العام والتنظيم الإداري من ٧٣ في المائة إلى ١٣ في المائة فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة لهذا القطاع، في حين زادت المعونة المقدمة لتعزيز مجالات الحكومة الأخرى، لا سيما الحكومة والمجتمع المدني، من ١١ في المائة إلى ٤١ في المائة. ويتسق هذا الانخفاض في التركيز على الإدارة العامة مع تشديد برامج التكيف الهيكلي على تقليص القطاع العام. وفي حين أن خفض الإنفاق على الإدارة العامة هو وسيلة لمعالجة تحديات الديون المتزايدة، يمكن القول بأنه قد قوض القدرات الإدارية للقطاع العام فيما يتعلق بإدارة البرامج الإنمائية^(٢). فالمؤسسات غير الحكومية القوية والقادرة أساسية لتحقيق التنمية، ولكنها لا يمكن أن تحل محل المؤسسات العامة الضعيفة. وتؤكد الأدبيات المتعلقة بالدولة الإنمائية أن وجود مؤسسات عامة قادرة تركز على التنمية أساسي لنجاح العديد من اقتصادات الأسواق الناشئة^(٣).

٣١ - ومن المهم الإشارة إلى أن نسبة ضئيلة للغاية من الموارد المخصصة لتعزيز الحكومة والمجتمع المدني تصنف على أنها مخصصة صراحة لتعزيز حقوق الإنسان والقضايا الجنسانية. وفي عام ٢٠١٦، حظيت الجهود الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان بنسبة ٦ في المائة فقط من المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للحكومة والمجتمع المدني. وحصلت المنظمات التي تدعم تحقيق المساواة للمرأة على نسبة ٤ في المائة، وذهبت نسبة واحد في المائة فقط لمكافحة العنف ضد المرأة.

٣٢ - وتمشيا مع الزيادة العامة في المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للأغراض الإنسانية، فإن حصة متزايدة من المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للحكومة والمجتمع المدني موجهة نحو بناء السلام بشكل مدني، ومنع نشوب النزاعات وحلها. وينبغي أيضاً النظر في الجهود الرامية إلى تعزيز الإدارات العامة، ودعم زيادة أعمال حقوق الإنسان، في سياق الجهود المبذولة لتفادي النزاعات ومعالجتها.

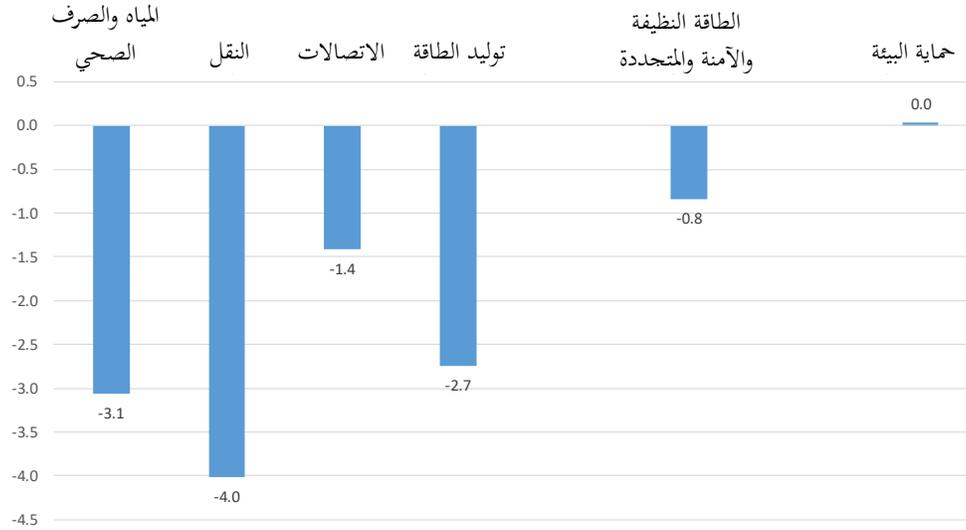
الشكل الثامن

(٢) للاطلاع على استعراض عام للحجج والأدبيات، انظر على سبيل المثال Bernhard Reinsberg and others, "How Structural Adjustment Programs Impact Bureaucratic Quality in Developing Countries", Political Economy Research Institute, University of Massachusetts Amherst, working paper, 25 January 2018.

(٣) لتكوين تصور عن مفهوم الدولة الإنمائية ومناقشته، انظر على سبيل المثال Chalmers Johnson, *MITI and the Japanese Miracle: The Growth of Industrial Policy, 1925-1975*. (Stanford, California: Stanford University Press, 1982)؛ و Alice Amsden, *Asia's Next Giant: South Korea and Late Industrialization* (Oxford, Oxford University Press, 1989)؛ و Adrian Leftwich, "Bringing politics back in: Towards a model of the developmental state", *The Journal of Development Studies*, vol. 31, No. 3 (February 1995).

المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للبنية التحتية وحماية البيئة، كنسبة من إجمالي المساعدة
الإنمائية الرسمية المخصصة، للفترتين ١٩٩٥-١٩٩٩ و ٢٠١٢-٢٠١٦

(التغيير بالنقط المئوية)



المصدر: قواعد بيانات الإحصاءات الإنمائية الدولية لمنظمة التعاون والتنمية على شبكة الإنترنت. متاحة على الرابط www.oecd.org/dac/stats/idsonline.htm (تاريخ الاطلاع: ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨).

ملاحظات: التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية؛ الطاقة النظيفة والأمن والمتجددة هي فئة فرعية من توليد الطاقة.

٣٣ - ومن الجدير بالملاحظة أن انخفاض الحصة في التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة إلى البنية التحتية، كما هو موضح في الشكل الثامن، لا يترجم عموماً إلى انخفاض مطلق في المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة إلى البنية التحتية. والاستثناء الوحيد هو قطاع الاتصالات، الذي شهد هبوطاً في المساعدة الإنمائية الرسمية بالقيمة المطلقة. ويعزى هذا الانخفاض جزئياً على الأقل إلى تغير نموذج الأعمال في هذا القطاع، الذي يتميز بقدر أكبر من المشاركة من جانب القطاع الخاص. وبالنظر إلى التركيز على التنمية المستدامة، فإن الانخفاض الضئيل في المساعدة الإنمائية الرسمية الملتزم بها من أجل تطوير طاقة نظيفة وآمنة ومتجددة، من جهة، والزيادة الضئيلة في المساعدة الإنمائية الرسمية الملتزم بها لحماية البيئة، من جهة أخرى، هو أمر يثير القلق. وإذا ظل متوسط الحصة السنوية في المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة كما كان خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩، لكان متوسط المساعدة الإنمائية الرسمية السنوية المخصصة للبنية التحتية قد أصبح أعلى بكثير في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٦. وفي كل سنة بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٦، يتم تخصيص مبلغ إضافي قدره ٣,٤ بلايين دولار للنقل؛ ومبلغ إضافي قدره ٢,٥ بليون دولار للمياه والصرف الصحي؛ ومبلغ إضافي قدره ٢,١ بليون دولار لتوليد الطاقة، بما في ذلك مبلغ إضافي قدره ٠,٧ بليون للطاقة النظيفة والأمن والمتجددة؛ ومبلغ إضافي قدره ١,٢ بليون دولار للاتصالات.

٣٤ - وتطوير المياه والصرف الصحي ضروري لمكافحة الملاريا والأمراض الأخرى التي تنتقل عبر المياه، وتحسين الصحة والاستفادة من الموارد الطبيعية على نحو أفضل؛ وتطوير شبكات النقل ولا سيما خطوط المواصلات الفرعية هو أمر ضروري للتنمية الريفية، كما أن الوصول إلى الطاقة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالفقر. وكثيراً ما يكون القطاع الخاص مُقلاً في استثماره في البنية التحتية الحيوية - خاصة في المناطق الريفية

والنائية، حيث تكون معدلات العائد الداخلية منخفضة - وتكون هناك حاجة للاستثمارات العامة. وفي أقل البلدان نمواً في العالم التي لديها قيود كبيرة على الموارد العامة، هناك العديد من الطلبات المتنافسة على هذه الموارد، ولذلك فإن انخفاض تركيز المساعدة الإنمائية الرسمية على تنمية البنية التحتية يشكل تحدياً كبيراً بوجه خاص.

٣٥ - وقد حظيت الروابط بين التغيير الديمغرافي والتنمية الاقتصادية والبيئة باهتمام خاص في برنامج العمل، وهذه الروابط هي أيضاً في صميم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويعتمد تناول هذه الروابط بشكل حاسم ليس فقط على عدد سكان الكوكب، بل أيضاً على الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وتوزيع السلع والخدمات، والموارد بشكل عام. وسيطلب تعزيز التنمية المستدامة على النحو المبين في هذه الإعلانات التاريخية استثمارات أكبر في توليد الطاقة الآمنة والنظيفة والمتجددة، فضلاً عن زيادة الاستثمار في حماية البيئة.

خامساً - الخلاصة والاستنتاج

٣٦ - لا يظهر تحليل مخصصات المساعدة الإنمائية الرسمية من جانب البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية الموجهة للصحة الجنسية والإنجابية للفترة بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ سوى زيادة صغيرة للغاية، فبين هاتين السنتين تزايدت المخصصات من ٤,٤ إلى ٤,٥ دولارات لكل امرأة في سن الإنجاب في العالم النامي، في حين أن التحليل الأطول أجلاً لمخصصات المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية للصحة الجنسية والإنجابية بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠١٦ يقدم صورة مختلطة. فخلال هذه الفترة، تزايدت مخصصات المساعدة الإنمائية الرسمية من جانب البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية الموجهة للصحة الجنسية والإنجابية بنسبة ٥٩٣ في المائة، إذا أدرجت المساعدة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية في الحساب، ولكن المساعدة الإنمائية الرسمية من جانب البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية الموجهة إلى الصحة الجنسية والإنجابية تزايدت بنسبة ١٧٣ في المائة فقط، إذا لم تُحتسب المساعدة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية. ويعني ذلك أن حوالي ٧١ في المائة من الزيادة في مخصصات المعونة المقدمة للصحة الجنسية والإنجابية خلال هذه الفترة تُعزى إلى مخصصات المعونة المقدمة لفيروس نقص المناعة البشرية، وأن مخصصات المعونة في مجالات أخرى متعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية لم تزد إلا زيادة طفيفة كحصة من إجمالي المساعدة المخصصة للقطاع.

٣٧ - وقد ازدادت المعونة المقدمة للبيانات السكانية وتحليل السياسات السكانية من جانب البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، ولكنها تظل قليلة بالقيمة المطلقة. وجاءت نسبة ٣٦ في المائة فقط من المعونة المخصصة للبيانات السكانية وتحليل السياسات السكانية مباشرة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية (بالمقارنة مع ٧٣ في المائة من المعونة المقدمة للصحة الجنسية والإنجابية)، وتم توجيه ٦٣ في المائة من المعونة إلى البيانات السكانية وتحليل السياسات السكانية من خلال مؤسسات متعددة الأطراف (مقارنة بنسبة ٢١ في المائة من المعونة من أجل الصحة الجنسية والإنجابية). وهناك قدر كبير من المعونة لم يتم توجيهه بعد من خلال المؤسسات المتعددة الأطراف - لا سيما في مجال الصحة الجنسية والإنجابية - مما يشير إلى وجود مجال لمزيد من التنسيق فيما بين الجهات المانحة. وثالث أهم جهة مانحة للقضايا المتعلقة بالسكان هي مؤسسة بيل ومليندا غيتس. فقد قدمت نسبة ٢ في المائة من المعونة المخصصة للبيانات السكانية وتحليل السياسات السكانية

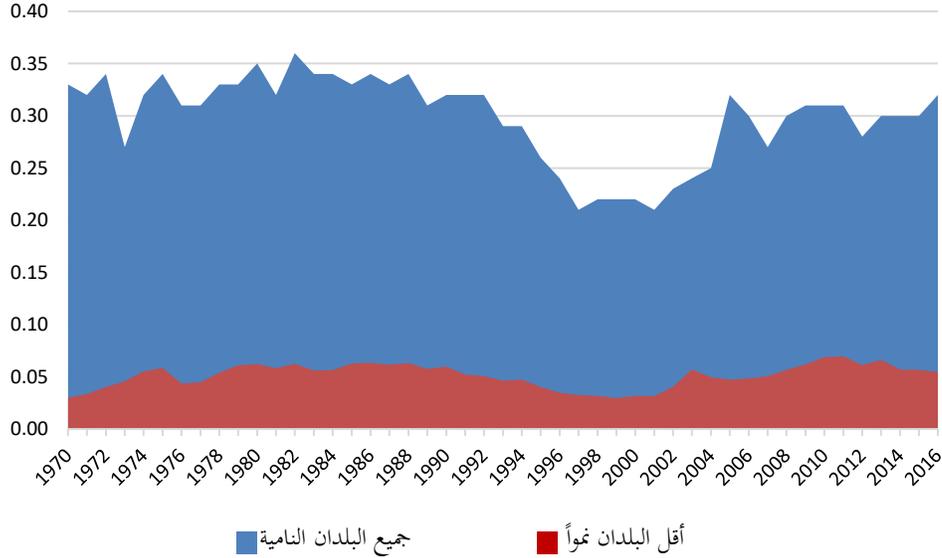
و ٦ في المائة من المعونة المقدمة للصحة الجنسية والإنجابية. وعلى الرغم من أن بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تشير إلى زيادة مشاركة المانحين من غير أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية بشكل عام، فإن المانحين من غير أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية قد أبلغوا عن مستويات منخفضة نسبياً من المعونة المخصصة للصحة الجنسية والإنجابية، ولم تسجل قاعدة بيانات لجنة المساعدة الإنمائية أي معونة مخصصة من البلدان المانحة غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية للبيانات السكانية وتحليل السياسات السكانية.

٣٨ - ويشدد هذا التقرير على أهمية النظر في المعونة المقدمة في مجال الصحة الجنسية والإنجابية ومجال البيانات السكانية وتحليل السياسات السكانية في السياق الأوسع للمساعدة الموجهة إلى الصحة والتعليم والحوكمة. وتشكل الجهود المبذولة لتعزيز الصحة الجنسية والإنجابية جزءاً من الجهود الرامية إلى تعزيز المنظومة الصحية عموماً. وعلاوة على ذلك، فإن الجهود المبذولة لتحسين الصحة تسير جنباً إلى جنب مع الجهود المبذولة لتحسين التعليم. وكلاهما ضروري للتنمية رأس المال البشري، الذي هو قوة دافعة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. كما أن الاستثمار في هذه المجالات ضروري للتصدي لتحديات جانب العرض في تحقيق العمالة الكاملة، ولكن يجب استكمالها باستثمارات إنتاجية في الاقتصاد الحقيقي لتخفيف القيود على جانب الطلب. ولهذا السبب، لا يمكن فصل الاستثمار في القطاعات الاجتماعية عن الاستثمار في القطاع الاقتصادي، ومن أجل ضمان استدامة نموذج التنمية، يجب أن تكمل الاستثمار في كليهما جهوداً أكبر بكثير لحماية البيئة الطبيعية. وبالحكم من منطلق الاتجاهات السائدة في التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة إلى الهياكل الأساسية والإنتاج من ناحية، والتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة لتوفير الطاقة الآمنة والنظيفة والمتجددة وحماية البيئة من ناحية أخرى، فما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله. وتقدم المعونة لهذه الأغراض مهم بشكل خاص بالنسبة لأقل البلدان نمواً في العالم، التي لديها أكبر قيود في الميزانية وأكبر الاحتياجات، وبالتالي فهي تعتمد بشكل حاسم على المساعدة الخارجية.

٣٩ - وبالرغم من أهمية تمويل التنمية من المصادر المحلية - وهذا أمر شددت عليه خطة عمل أديس أبابا - تظل المساعدة الإنمائية ذات أهمية جوهرية بالنسبة لأقل البلدان نمواً في العالم. وبناء على ذلك، حدد برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للفترة ٢٠٠١-٢٠١٠ وبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ هدفاً ينص على أن تخصص البلدان المتقدمة نسبة تتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من دخلها القومي الإجمالي لمساعدة أقل البلدان نمواً، وكرر التأكيد على الهدف الطويل الأمد الذي ينص على أن البلدان المتقدمة ينبغي أن تخصص ما لا يقل عن ٠,٧٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية عموماً. كما جرى تضمين هذين الهدفين في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة.

الشكل التاسع
صافي مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية من البلدان المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة
الإنمائية إلى جميع البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، للفترة ١٩٧٠-٢٠١٦

(النسبة المئوية من الدخل القومي الإجمالي للأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية)



المصدر: قواعد بيانات الإحصاءات الإنمائية الدولية لمنظمة التعاون والتنمية على شبكة الإنترنت. متاحة على الرابط www.oecd.org/dac/stats/idsonline.htm (تاريخ الاطلاع: ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨).

٤٠ - وأمام مجموعة البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية طريق طويل لتحقيق هدف المساعدة الإنمائية الرسمية المتمثل في تخصيص نسبة ٠,٧٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي، كما هو مبين في الشكل التاسع، وتقدم البلدان المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية مجتمعة أقل بكثير من ٠,٢٠-٠,١٥ في المائة من الدخل القومي الإجمالي إلى أقل البلدان نمواً. ومع ذلك، فإن متوسط المجموعة يخفي اختلافات كبيرة فيما بين البلدان. ويبين المرفق الأول وضع البلدان المانحة فيما يتعلق بالهدف المتمثل في تخصيص نسبة ٠,٧٠ في المائة، ويبين المرفق الثاني وضعها فيما يتعلق بمجموعة الأهداف المتمثلة في تخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة. وتشمل البلدان التي تخصص ٠,٧٠ في المائة على الأقل من دخلها القومي الإجمالي لأغراض التنمية السويد، والإمارات العربية المتحدة، والنرويج، ولوكسمبورغ، والكويت، والدانمرك، بترتيب تنازلي؛ وتشمل البلدان التي تقدم على الأقل ٠,١٥ في المائة من دخلها القومي الإجمالي كمعونة لأقل البلدان نمواً لوكسمبورغ، والنرويج والسويد والدانمرك والإمارات العربية المتحدة. ولوكسمبورغ هي البلد الوحيد الذي يتجاوز الهدف المحدد بنسبة ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي، حيث تخصص أكثر بقليل من ٠,٣٠ في المائة من دخلها القومي الإجمالي لتقدم المعونة لأقل البلدان نمواً. ومن الجدير بالملاحظة أيضاً أنه بوجود الإمارات العربية المتحدة والكويت، فقد أدرج في هذه القائمة بلدان من غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية. وكما لوحظ أعلاه، فمن المرجح أن تكون المساعدة الإنمائية المقدمة من جانب المانحين من خارج لجنة المساعدة الإنمائية مقدرة

بأقل من واقعها حيث لا تقوم جميع هذه البلدان بالإبلاغ في قاعدة بيانات لجنة المساعدة الإنمائية عما تقدمه من معونة.

٤١ - ومن حيث القيمة المطلقة، تتطابق أكبر الجهات المانحة مع أعضاء مجموعة الثمانية، وهي، بالترتيب التنازلي، الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وإيطاليا وكندا، والاتحاد الروسي، وهو بلد غير عضو في لجنة المساعدة الإنمائية. ومع ذلك، تشير البيانات إلى أنه من أجل الوصول إلى هدف تخصيص نسبة ٠,٧٠ في المائة، يجب أن تزيد المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أكثر من الضعف، ومن أجل تحقيق الأهداف المتعلقة بتخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة، يجب أن تزيد المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً إلى ثلاثة أو أربعة أضعاف. ولن تكون هذه الزيادة كافية لضمان إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، التي قُدرت تكلفتها بتريليون دولار لا ببلارين الدولارات، ولكنها بالتأكيد ستحدث فرقاً كبيراً بالنسبة لأقل البلدان نمواً في العالم. كما أنها ستخفف الحاجة إلى إجراء مقايضات بين المساعدة الإنسانية والمساعدة الإنمائية، أو فيما بين المساعدة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، مما يعرض للخطر النهج المتكامل للتنمية.

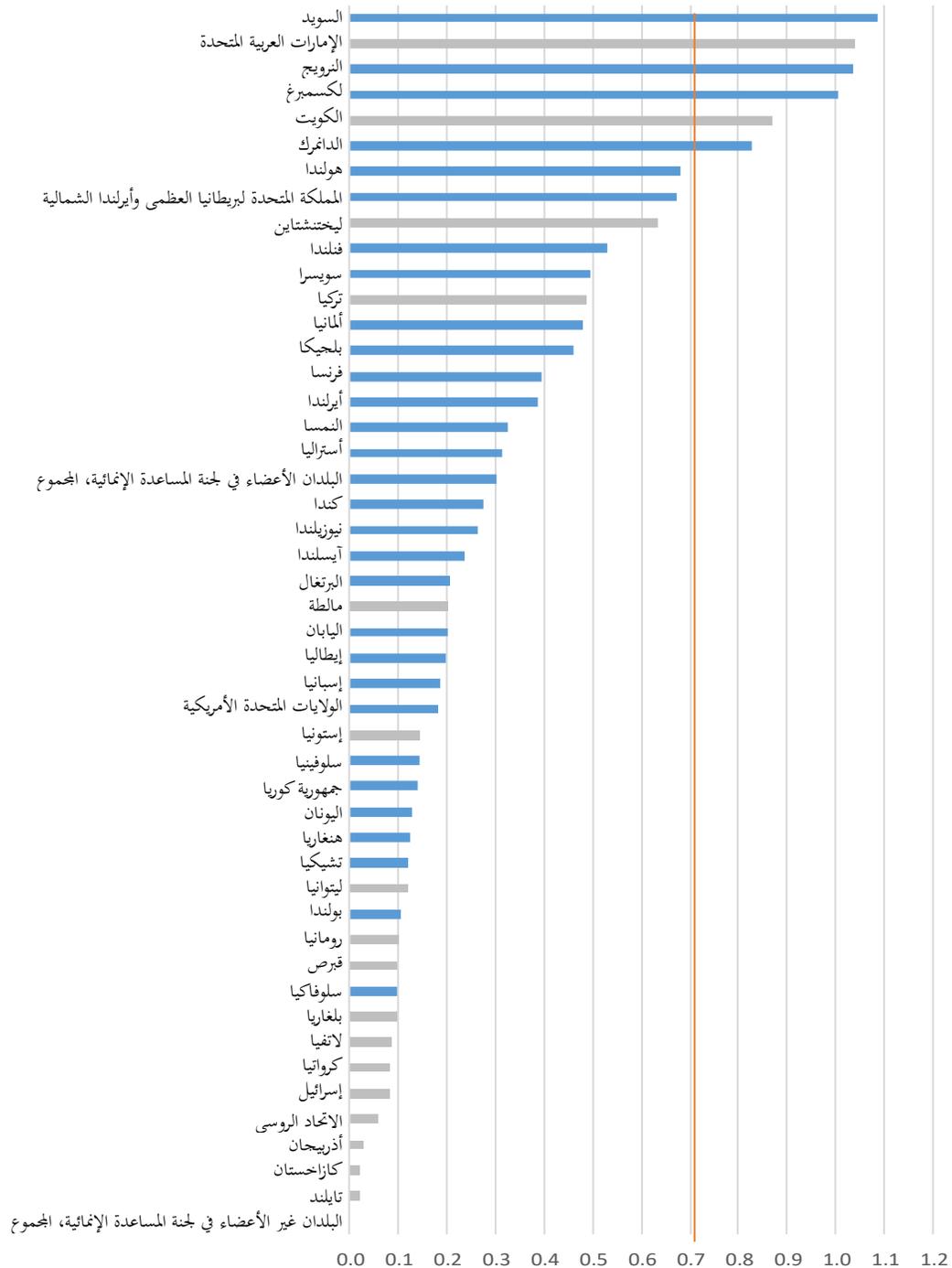
٤٢ - ويعتمد طموح الدول الأعضاء في تعزيز التنمية المستدامة، واغتنام الفرص التي تتيحها التحولات الديمغرافية، بدرجة حاسمة على الاستثمارات المتوازنة والمساعدة الإنمائية. وتمكين الأجيال الشابة وتعليمها وتوظيفها ضروري خصوصاً بالنسبة للبلدان الأقل نمواً من أجل تحقيق عائد ديموغرافي؛ كما أن كفاءة التمتع بالصحة والنشاط في مرحلة الشيخوخة، وتراكم رأس المال والاستثمار المنتج في الاقتصاد الحقيقي هي أمور ضرورية للاستفادة من عائد العمر الطويل. وعلاوة على ذلك، يجب أن يُستكمل التركيز على القطاعات الاجتماعية والاقتصادية وتفاعلها بجهود أكبر بكثير لتعزيز الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية.

٤٣ - ويشكل ضمان تحقيق التنمية المستدامة عملية معقدة ومشروعا معقدا، ومن غير المرجح أن يؤدي الأخذ بنهج جزئي وتوفير تمويل جزئي إلى ضمان النجاح. وهناك حاجة إلى تخصيص المزيد من المساعدة الإنمائية الرسمية من جانب كل من الجهات المانحة التقليدية وغير التقليدية، لا سيما من أجل أفقر البلدان، ويتعين زيادة المخصصات من المساعدة الإنمائية الرسمية واستكمالها بموارد خارجية ومحلية أخرى. كما أن القدرة على اجتذاب التمويل لأغراض التنمية وإيجاده وتعبئته وتعزيزه واستخدامه تتوقف عمليا وبشكل كبير على قدرات الإدارات العامة والتزامها بالتنمية.

المرفق الأول

صافي مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية من جانب البلدان الأعضاء في لجنة
المساعدة الإنمائية والبلدان غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية إلى جميع
البلدان النامية، للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦

(النسبة المئوية من الدخل القومي الإجمالي للبلدان المانحة)



المرفق الثاني

صافي مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية من جانب البلدان الأعضاء في لجنة
المساعدة الإنمائية والبلدان غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية إلى أقل
البلدان نمواً، للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦

(النسبة المئوية من الدخل القومي الإجمالي للجهات المانحة)

